

PCT/WG/12/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 مارس 2019

## معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 11 إلى 14 يونيو 2019

### اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير عن الدورة السادسة والعشرين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة السادسة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي عُقد في القاهرة، مصر، يومي 13 و14 فبراير 2019. ويحتوي المرفق الثاني للملخص الرئيس على ملخص رئيس الاجتماع غير الرسمي التاسع للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي عُقد في القاهرة يومي 11 و12 فبراير 2019، أي قبيل اجتماع الإدارات الدولية.

2. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بملخص رئيس الدورة السادسة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/MIA/26/13)، الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة السادسة والعشرون، القاهرة، 13 و 14 فبراير 2019

ملخص الرئيس

(أحاط الاجتماع علماً به، وهو مُستنسَخ من الوثيقة PCT/MIA/26/13)

## مقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته السادسة والعشرين في القاهرة يومي 13 و 14 فبراير 2019.

2. وكانت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية مُمثلةً في الدورة: مكتب البراءات النمساوي، والمعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية، والمكتب الكندي للملكية الفكرية، وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية، ومكتب براءات الاختراع المصري، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي، والمكتب الفنلندي للبراءات والتسجيل، والمكتب الهندي للبراءات، ومكتب الفلبين للملكية الفكرية، ومكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب اليابان للبراءات، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، والمكتب السويدي للبراءات والتسجيل، والمكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية، والمعهد الأوكراني للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.

3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

## البند 1: افتتاح الدورة

4. رحّب بالمشاركين السيد مايكل ريتشاردسون، مدير شعبة تطوير أعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات، نيابةً عن المدير العام للويبو، وتوجّه بالشكر إلى مكتب براءات الاختراع المصري على استضافته الاجتماع. وأقر في كلمته الافتتاحية بالدور الرئيسي الذي اضطلعت به مصر منذ انضمامها إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2003. وقال إن اللغة العربية أصبحت إحدى لغات النشر في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات اعتباراً من 1 أبريل 2006 بناءً على طلب من مصر، ومنذ ذلك الحين، أصبحت لغات النشر في نظام المعاهدة تتضمن جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ولكن بسبب عدم وجود إدارة للبحث الدولي قادرة على قبول الطلبات المُودعة باللغة العربية، كان يتعين على مَنْ يودعون طلباتهم بهذه اللغة أن يتحملوا تكاليف ترجمة الطلب الدولي لأغراض البحث الدولي، مما يضعهم في وضع غير مواتٍ مقارنةً بالمُودعين الذين يستخدمون لغات النشر الأخرى المتاحة في نظام المعاهدة لإيداع طلباتهم. ولذلك كان تعيين مكتب براءات الاختراع المصري كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في عام 2009 علامة فارقة في التاريخ الحديث لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكر أن مكتب براءات الاختراع المصري أصبح أول إدارة دولية في أفريقيا، وأول إدارة دولية في المنطقة العربية،

وأول إدارة دولية تقدم خدمة البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي باللغة العربية. لذلك كان الوقت مناسباً لأن يستضيف المكتب المصري للبراءات في الذكرى السنوية العاشرة لتعيينه اجتماع الإدارات الدولية لهذا العام.

5. ومضى يقول إن مكتب براءات الاختراع المصري منذ أن بدأ العمل كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في 1 أبريل 2013، أصبح بإمكان مودعي الطلبات استخدام اللغة العربية طوال المرحلة الدولية. وأشار إلى أن ذلك قد أحدث تغييراً كبيراً في استخدام اللغة العربية في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، فقبل ذلك التاريخ، لم ينشر المكتب الدولي إلا طلباً دولياً واحداً باللغة العربية، وقد بلغ مجموع الطلبات الدولية المنشورة باللغة العربية الآن نحو 125 طلباً. وأضاف أنه رغم أن الإيداعات باللغة العربية لا تزال مستوياتها منخفضة مقارنةً بإيداعات لغات النشر الأخرى، فإن من بين الدول العشر التي انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ عام 2010 توجد خمس دول أعضاء في جامعة الدول العربية، ألا وهي جيبوتي والأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. ومضى يقول إن من بين الدول العربية الثمانية التي رشحت مكاتب تسلم الطلبات بها مكتب براءات الاختراع المصري كإدارة مختصة بالبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، كانت أربع دول منها من ضمن الدول التي انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات قبل أقل من 10 سنوات.

6. كما توجه المكتب الدولي بالشكر إلى أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر (ASRT) على تعاونها مع الويبو على تعزيز الابتكار والإبداع، ليس في مصر فحسب، بل في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقال إن الجامعات المصرية بها الآن أكثر من 40 مركزاً من مراكز الويبو لدعم التكنولوجيا والابتكار، مما يوفر للمبتكرين إمكانية النفاذ إلى المعلومات والخدمات لمساعدتهم على استغلال إمكاناتهم الابتكارية وحماية أفكارهم من خلال حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن مؤشر الابتكار العالمي قد أثبت أيضاً أن ذلك قد أسفر عن زيادة النشاط الابتكاري في مصر، إذ ارتفعت درجة مصر في عام 2018، مما رفع تصنيفها بمقدار 10 مراكز مقارنةً بالعام السابق. وأعرب عن تطلع المكتب الدولي إلى تعميق تعاونه مع الأكاديمية في المستقبل القريب.

7. وفي الختام، سلط السيد ريتشاردسون الضوء على أهمية التعاون والمسؤولية الجماعية للمكاتب وأصحاب المصلحة الآخرين في التطوير المستقبلي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بوصفه موضوعاً مستجداً على جدول أعمال الاجتماع. وأعرب في هذا الصدد عن أمله أن تقدم الإدارات الدولية، منفردةً ومجمعةً، مقترحات عمل لتحسين عمليات نظام المعاهدة ونتائجها لصالح مودعي الطلبات والمكاتب المعيّنة وعامة الناس على حد سواء.

8. ورخّب البروفيسور محمود محمد صقر، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، بالمشاركين في الدورة، وأعرب عن سروره باستضافة مصر للاجتماع للمرة الأولى. وأعرب البروفيسور صقر عن امتنانه للإجراءات التي شهدتها مجال الملكية الفكرية من خلال شتى الجهود التي تبذلها الويبو ودعمها المستمر لمكاتب الملكية الفكرية، لا سيما الموجودة في البلدان النامية. وقال إن حماية الملكية الفكرية تُعزّز الابتكار والتطوير التكنولوجي، وتُعتبر محركاً مهماً للنمو الاقتصادي. وذكر أن مصر، بفضل جهود الويبو، تمتلك الآن نظاماً فعالاً للملكية الفكرية يحافظ على التوازن الأمثل بين أصحاب الحقوق وعامة الناس، ويعزز القدرة التنافسية، ويدفع عجلة النمو الاقتصادي. ومضى يقول إن معاهدة التعاون بشأن البراءات تنطوي على مزايا كبيرة لعامة الناس ولمودعي طلبات البراءات، لا سيما أنها تُمهّل مودعي الطلبات 18 شهراً آخر لاتخاذ قرار بشأن التقدم بطلب لحماية البراءة في الخارج من عدمه مقارنةً بالمسار المنصوص عليه في اتفاقية باريس. وذكر أنه لا غنى لنظام المعاهدة عن عمل الإدارات الدولية، فبفضل البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، تقل الحاجة إلى إجراء البحث الوطني في مكتب الملكية

الفكرية. وأضاف أنه مع تزايد قيمة الأصول غير الملموسة في الاقتصاد، يصبح من المهم التركيز على زيادة الفوائد المتاحة لمُودعي طلبات البراءات باستخدام نظام المعاهدة. وضرب أمثلةً على ذلك بالتحسين المستمر لإطار الجودة من خلال العمل في الفريق الفرعي المعني بالجودة، وزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية، وأنشطة التعاون والتنسيق مثل التعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات بشأن تنسيق تقارير البحث.

9. ومضى البروفيسور صقر يعرب عن امتنانه وفخره بإنجازات مكتب براءات الاختراع المصري بوصفه أول مكتب يُعيّن كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي من مكاتب الملكية الفكرية التي تستخدم اللغة العربية، وذلك بإقرار واضح من جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات بقدرته مكتب براءات الاختراع المصري على القيام بهذه المهمة. وقال إن مكتب براءات الاختراع المصري مهمّ بإقامة نظام ملكية فكرية يسمح للأشخاص بإثبات قدراتهم الإبداعية بشكل كامل في طائفة واسعة من المجالات، بما فيها مجال العلوم والتكنولوجيا، مع تحقيق نتائج من شأنها أن تؤدي إلى الحفاظ على التنافسية الصناعية وتعزيزها وتحسين حياة الناس، وأن تساعد مكتب براءات الاختراع المصري على القيام بدور فعال في المجتمع الدولي. وذكر أن مكتب براءات الاختراع المصري أصبح، منذ انضمامه إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2003، مرجعاً لمكاتب الملكية الفكرية الأخرى، لا سيما تلك المكاتب التي تستخدم اللغة العربية. وأضاف أن التعاون بين مكتب براءات الاختراع المصري ومكاتب الملكية الفكرية الأخرى في هذا الصدد أمرٌ ضروريٌّ لتبادل المعلومات وتنسيق أفضل الممارسات، وضرب مثلاً على ذلك بملقمة العمل السنوية التي تُقام بتمويل من الويبو بشأن البحث في البراءات وفحصها لكلٍ من البلدان الأفريقية والعربية. ومضى يقول إن أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تولي أهمية كبيرة لتوثيق عرى التعاون مع أفريقيا ودعم ما تبذله بلدان القارة من جهود لتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية، خاصة البراءات. وفي الختام، هنأ البروفيسور صقر الدكتورة منى يحيى، القائمة بأعمال رئيس مكتب براءات الاختراع المصري، على عملها، وأثنى على الدور القيادي للسيد عادل السعيد عويضة، رئيس مكتب براءات الاختراع المصري. وأعرب البروفيسور صقر عن تمنياته للاجتماع بكل النجاح والتوفيق في الاستفادة من الإمكانيات والفرص المتاحة لتحقيق نظام براءات دولي مثالي وفعال.

10. وتولى السيد توماس مارلو (الويبو) مهام أمين الاجتماع.

## البند 2: انتخاب الرئيس

11. ترأست الدورة الدكتورة منى يحيى، القائمة بأعمال رئيس مكتب براءات الاختراع المصري.

## البند 3: اعتماد جدول الأعمال

12. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة 3 PCT/MIA/26/1 Prov.

#### البند 4: إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات

13. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدّمه المكتب الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات<sup>1</sup>.

14. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن عوامل مثل التأخير الزمني في نقل المعلومات وتسجيل الأخطاء يمكن أن تتسبب في بعض الاختلافات بين الإحصاءات التي يحتفظ بها المكتب الدولي وسجلات إدارة دولية ما، لذلك ينبغي بذل جهود لفحصها وتعديلها من أجل تحقيق مزيد من الانساق.

#### البند 5: المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

15. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس الفريق الفرعي المعني بالجودة الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي، بما في ذلك عقد اجتماع فعلي للفريق الفرعي في عام 2020.

#### البند 6: الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

16. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/9.

17. وأبرز المكتب الدولي، عند تقديم الوثيقة، أهمية أن تعمل المكاتب على التوصل إلى استراتيجية موحدة لتكنولوجيا المعلومات. وذكر المكتب الدولي أنه يسعى إلى وقف العمل بنظام الإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE) والاستعاضة عنه بنظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) الذي يقدم عمليات تحقق أفضل ويحتوي دائماً على أحدث المعلومات. وقال إنه يجب، رغم ذلك، الاعتراف بأهمية الدور الذي يضطلع به نظام الإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات بوصفه "برمجية تنفيذ مرجعي". وأضاف أن المكاتب الوطنية ستواصل تطوير خدماتها، ولكن من الضروري التأكد من أن ما تُنتجه هذه الأنظمة من البيانات التي يمكن تبادلها مع مكاتب أخرى يمثل لمعايير متسقة. ومضى يقول إن الإدارات تشدد على أهمية التبادل المسبق قدر الإمكان للخطط المفصلة من أجل المساعدة على مواءمة الخدمات المُقدّمة في المكاتب الوطنية، لا سيما فيما يخص البيانات الجغرافية في استمارة الطلب، وتحويل متون الطلبات من أنساق مثل DOCX، ولغة الترميز الموسعة (XML) لتقارير البحث والفحص.

18. وذكرت عدة إدارات أنها استفادت من استخدام الأنظمة التعاونية، ومنها خدمة الويبو للنفذ الرقمي (DAS) ونظام الويبو للنفذ المركزي إلى البحث والفحص (WIPO CASE) وكذلك نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) وخدمة نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy)، وشجعت الإدارات الأخرى على استخدام هذه الأنظمة. وأضافت أن الأدوات والخدمات المشتركة مثل نظام الويبو لإدارة الملكية الصناعية (IPAS) يمكن أيضاً أن تكون مفيدة، وأنه ينبغي مواصلة تطويرها للمساعدة على تلبية احتياجات تبادل البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بمعلومات المرحلة الوطنية.

<sup>1</sup> توجد نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني في العنوان التالي:

19. وأشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى هدفه المتمثل في قيام جميع مكاتب تسلم الطلبات التي تعتبره إدارة مختصة بالبحث الدولي بإرسال نُسخ البحث عبر خدمة نُسخ البحث الإلكترونية بحلول نهاية عام 2020. وتوجهت الإدارات بالشكر إلى المكتب الدولي على زيادة تسهيل استخدام منتجاته، ولكنها شددت على ضرورة مواصلة التحسينات التقنية، بما في ذلك ضمان توفر البيانات البليوغرافية بأعلى جودة، كما هو الحال في سياق خدمة نُسخ البحث الإلكترونية.

20. ووافقت الإدارات على ضرورة تحسين أنظمة ومعايير إنتاج تقارير البحث والآراء المكتوبة بنسق XML، والتأكد من إمكانية إعادة استخدام نسق XML بين مراحل البحث والفحص المختلفة على النحو المشار إليه في الفقرة 21 من الوثيقة، ولكنها شددت على أن ذلك ينطبق على الأنظمة التي تستخدمها جميع المكاتب في جميع المراحل وأنه ينبغي ألا يقتصر على التقارير التي يجري إعدادها داخل نظام المعاهدة الإلكترونية. وذكرت عدة إدارات أنها تقوم الآن بإعداد تقارير البحث أو التحضير لإعدادها باستخدام أدوات لغة الترميز الموسعة (XML).

21. وأشارت الإدارات إلى ضرورة استحداث عمليات لإيداع الطلبات باستخدام نسق DOCX ومعالجة الرسومات الملونة. كما أعربت الإدارات عن رغبتها في السماح لنظام المعاهدة الإلكترونية بإرسال النسخة الرسمية من الوثائق إلى مُودِع الطلب عند التماس ذلك، مما يُعفي الإدارات من ضرورة إرسال نسخ ورقية من الوثائق.

22. وأشارت إحدى الإدارات إلى تقديمها الفعال لخدمات نظام المعاهدة الإلكترونية عبر الويب بوصفها مكتباً مُعيّناً.

23. وأحاط الاجتماع علماً بالتطورات التي شهدتها الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ووافق على الأولويات المُبيّنة في الوثيقة، مع مراعاة التعليقات المذكورة أعلاه.

## البند 7: ضمانات في حالة حدوث أعطال تؤثر على المكاتب

24. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/5.

25. وسلط المكتب الأوروبي للبراءات الضوء على سياق الاقتراح، حيث يُستخدم الإيداع عبر الإنترنت في الغالبية العظمى من الطلبات ويزداد يوماً بعد يوم اعتماد كلٍّ من مودعي الطلبات والمكاتب على الأنظمة الإلكترونية. وقال إن البدائل بوجه عام إما أنها ليست ذات تأثير مماثل، كما هو الحال عند إرسال الطلب بالبريد العادي، وإما أن استخدامها يزداد صعوبةً أو حتى تراجعاً، مثل خدمات الفاكس. وذكر أن بعض مكاتب تسلم الطلبات تطبق الضمانات والممارسات التي ينص عليها القانون الوطني، ولكن توجد حاجة إلى الانساق والشفافية. وأشار إلى أن الاقتراح لا يوفر مواءمة تامة لأنه اختياري ("يجوز")، ولكنه يُعدّ خطوة في هذا الاتجاه. ومضى يقول إن من المهم، على وجه الخصوص، التوصل إلى ترتيب يُعفي مُودِع الطلب من ضرورة تقديم دليل في كل حالة على حدة إذا كان سبب المشكلة يرجع إلى المكتب. وأضاف أن من المهم أيضاً أن يكون وقوع العطل مُدَوّناً في سجل عام من أجل الشفافية وإمكانية التنبؤ بصفة خاصة، لأن ذلك من شأنه أن يضمن إحاطة المكاتب المُعيّنة بالظروف التي يُلتَمَس فيها العذر لحالات التأخير عن المهل الزمنية لطلبات المعاهدة. كما أشار المكتب الأوروبي للبراءات إلى أنه قد أدرك، بعد تعليقات غير رسمية، أن تطبيق الاقتراح على فترة الأولوية ربما يواجه صعوبات، وذكر أنه يمكن أن يقبل المضي قدماً من دون التعديل المقترح للقاعدة 2.4(ب) ما دامت الإيضاحات اللازمة سوف ترد في المبادئ التوجيهية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

26. وأجمعت الإدارات على أهمية هذه المسألة وعلى أنه يُستحسن التأكد من وجود ضمانات مناسبة للتخفيف من أثر الأعطال. وأشار إلى أن مواعيد الإيداع النهائية تنقضي غالباً بحلول منتصف الليل حسب التوقيت المحلي، وعادةً ما يكون الدعم المُقدّم من المكاتب في ذلك الوقت حل ما ينشأ من مشكلات تقنية ضئيلاً أو معدوماً. وأيد بعض الإدارات الاقتراح، ولكن كان لدى البعض الآخر مخاوف بشأن التفاصيل.

27. وأشارت عدة إدارات إلى اعتقادها أن الاقتراح بصيغته الواردة في الوثيقة لن يكون في الواقع مناسباً للمكاتب المُعيّنة التي تُطبّق قوانينها الوطنية تفسيراً صارماً لاتفاقية باريس. وذكرت أيضاً إحدى الإدارات أن الأحكام يتعذر تطبيقها على مطالبات الأولوية المحلية التي تُرك أثرها للقانون الوطني بموجب المعاهدة. وأعربت بعض الإدارات عن قلقها من أن أي موقف يكتنفه الشك – الشك أولاً فيما إذا كان المكتب سيُعلن حدوث عطل أم لا، والشك ثانياً في التأثير العملي على المرحلة الوطنية – يمكن أن يُضلل مودعي الطلبات فيجعلهم يحاولون الاعتماد على الضمانات بما يعود عليهم بالضرر. وقالت إن هناك مشكلة أخرى تمثل في أن الأحكام ربما لا تكون لها أي قيمة إذا كان من المحتمل ألا تعترف المحاكم الوطنية بالتأخيرات التي التمس لها المكاتب العذر.

28. وأعربت عدة إدارات عن قلقها إزاء ما يتسم به الحكم من طابع تخيري، مما يُسفر عن عدم اليقين وعدم اتساق الترتيبات.

29. وأشارت بعض الإدارات إلى ضرورة إضفاء مزيد من الوضوح على أنه في حالة وجود أي عذر للتأخير، يجب اتخاذ الإجراء ذي الصلة بحلول يوم العمل التالي للعطل على أقصى تقدير. وقالت بعض الإدارات إنها تخشى أن يكون تعطل أحد الأنظمة عن تنفيذ إجراء ما لا يمثل في حد ذاته عذراً للتأخر عن المهلة الزمنية إذا كانت هناك خيارات أخرى متاحة. وذكرت أنه قد يكون من الأنسب في هذه الحالة وجود نظام يقوم على تقديم مودع الطلب للوقائع المحددة. ومع ذلك، أُشير إلى أنه حتى لو توفرت خيارات إلكترونية أخرى، فقد يتعذر من الناحية العملية على مودع الطلب أن يستخدمها إذا كان يلزم القيام باستعدادات محددة، مثل الحصول على شهادات أو بطاقات ذكية. ورأت عدة إدارات أن الأعطال المُجدولة للخدمات التي يجري الإخطار بها مسبقاً ينبغي ألا تكون مشمولةً بالترتيب الوقائي، ولكن أشارت إدارات أخرى إلى أن أي شكل من الأعطال يُسبب تغييراً فعلياً في المواعيد النهائية ينبغي ألا يُعاقب عليه مودع الطلب. وأشار إلى أن هذا الاقتراح لا يتناول الآثار المترتبة على إعلان المكتب أنه غير متاح لإجراء المعاملات الرسمية إذا تعذر تقديم الوثائق والرسوم، حتى وإن كان كثير من موظفيه عاكفين على عملهم.

30. وأشارت إحدى الإدارات إلى عدم ملاءمة طبيعة الضمان المُقترح والموقف الوارد في القواعد. وقالت إن الاقتراحات السابقة، التي تقدم تمديدات للمهل الزمنية على نحو يُضاهي القاعدة 80.5، ربما تكون أفضل من التماس العذر عند تجاوز الموعد النهائي.

31. ودُكر أن هذا النوع من الأحكام الوقائية مهم، ولكنه ليس حلاً كاملاً، وأن المكاتب ينبغي أن تولي الاهتمام الواجب لضمان إتاحة خدمات الإنترنت على نطاق واسع للغاية وتوافر بدائل واضحة وعملية للاستخدام في حالة تعطل هذه الخدمات.

32. وأحاط الاجتماع علماً بعزم المكتب الأوروبي للبراءات على تقديم اقتراح معدل آخر بشأن هذا الموضوع إلى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

## البند 8: اقتراح يدعو إلى السماح بتصحيح أو إضافة مؤشرات بموجب القاعدة 4.11

33. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/7.

34. وافقت الإدارات على أنه من الملائم أن يُسمح بتصحيح أو إضافة مؤشرات بموجب القاعدة 4.11، واعتبرت أن تشابه القاعدة 26<sup>(رابعاً)</sup> المقترحة مع القاعدة 26<sup>(ثالثاً)</sup> الحالية يبعث على الثقة بأن التفاصيل مناسبة ويمكن إدارتها بفعالية.

35. ودعا الاجتماع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى تقديم المقترحات إلى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

## البند 9: تعزيز الترابط بين المرحلة الدولية والمرحلة الوطنية

36. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/6.

37. وأيدت جميع الإدارات التعديل المقترح للفقرة 2.03 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وذكرت أن ذلك لن يغير معنى الفقرة، بل سيحقق مزيداً من اتساق المصطلحات. وافقت الإدارات مع المقاصد المعرب عنها في التعديل المقترح للفقرة 15.09، لكن رأت بعض الإدارات أن إدراج النص في المبادئ التوجيهية أمر غير المناسب لأنه لا يقدم توصية واضحة وملموسة، بل يشير إلى مجرد رغبة، علاوة على أن الفقرتين 15.18 و15.20 من المبادئ التوجيهية تشيران بالفعل إلى تدابير واقعية تتناول الرغبة الواردة في الفقرة المقترحة. وشددت الإدارات على أن المبادئ التوجيهية بوجه عام ينبغي ألا تضم إلا تدابير واقعية وقابلة للتنفيذ.

38. وشجعت عدة إدارات مكتب اليابان للبراءات على مواصلة المشاورات بغية تحديد ما يصلح تحويله إلى مقترحات مُحدّدة من الأفكار الأخرى الموصّحة في مرفق الوثيقة. وذكّر أن البنود التالية ذات أهمية خاصة: البند (د-1) (التطور المستمر لمعلومات أسرة البراءات)، والبند (د-4) (التعقيبات المُقدّمة من المكاتب المُعيّنة)، والبند (ه-4) (النفاد التلقائي إلى وثائق مُستشهد بها ضد براءات أخرى تنتمي إلى نفس أسرة البراءات)، والبند (ه-5) (أدوات للعثور على حالة التقنية الصناعية السابقة من طلبات مماثلة مُقدّمة من المُودع نفسه).

39. ودعا الاجتماع المكتب الدولي إلى إدراج التعديلات المقترحة إدخالها على المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في التعميم المناسب القادم من تعميمات معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل إجراء مزيد من التشاور.

## البند 10: اقتراح لتعزيز تحسين تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب

40. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/11.

41. ورَحَّبَت الإدارات بمبدأ إجراء دراسة استقصائية بغية تحسين شكل ومحتوى ونسق تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي، وطلبت مزيداً من المعلومات عن كيفية إعداد وإدارة الاستبيانات المزمع إجراؤها.



42. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه سيكون من المناسب أن يتولى المكتب الدولي إدارة أي دراسة استقصائية يُتفق عليها. ورأت إدارة أخرى أن أي دراسات استقصائية للفاحصين ينبغي ألا يُديرها سوى مكاتبهم، بل وينبغي أن تتولى المكاتب نفسها دون غيرها تسليم الردود على الاستبيان الرئيسي، مع وضع آراء الفاحصين في الاعتبار. وذكرت أن الدراسات الاستقصائية ينبغي أن تشمل أيضاً مجموعات المستخدمين.

43. وذكرت أن أسئلة الدراسة الاستقصائية يمكن أن تشمل المسائل الخاصة بكيفية استخدام المكاتب حالياً لتقارير المكاتب الأخرى، والأنساق التي تُفضّل المكاتب النفاذ بها إلى محتوى هذه التقارير. وأضافت أنه من المرجح أن تميل النتائج إلى تسليم المواد بنسق XML.

44. وذكر أن أي تغيير في شكل التقارير ومحتواها سيؤثر في أنظمة متعددة وسينطوي على تكاليف باهظة – وسوف يلزم الموازنة بين هذه التكاليف والفوائد المتوقعة. وأشار إلى أنه ينبغي أيضاً مراعاة الآثار المترتبة على الإجراءات الوطنية.

45. وشددت إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية على أن الهدف من المرحلة الأولى من العمل هو إعداد الاستبيانات – وستحكم النتائج على ضرورة القيام بأي عمل موضوعي وقيمته. وقالت إن الفكرة المؤقتة تتمثل في تصميم عدة استبيانات مختلفة مناسبة لشتى الفئات المستهدفة. وذكرت أن عملية إعداد الاستبيان ستُنظر أيضاً في الطريقة الأكثر فعالية لإجراء الدراسة الاستقصائية.

46. ودعا الاجتماع إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية إلى نشر مقترحات أكثر تفصيلاً على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة لتكون بمثابة أساس لمزيد من المناقشات حول الاقتراح.

## **البند 11: التعمين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي وإعلان مكاتب تسلم الطلبات اختصاص الإدارة بذلك**

47. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/12.

48. وأشار المكتب الهندي للبراءات إلى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة يهدف إلى جعل خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات أيسر منالاً وأكثر نفعاً لمُودعي الطلبات. وقال إن متطلبات وإجراءات التعمين كإدارة دولية تسري، حسب الممارسات المتبعة حالياً، على جميع المكاتب التي تسعى إلى التعمين، علاوةً على أن كل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات يُجَدِّد إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي المختصة ببحث وفحص الطلبات الدولية المُودَّعة لدى هذا المكتب. وذكر أن ذلك يسري على الطلبات الدولية التي يُودعها المواطنون أو المقيمون في الهند لدى المكتب الدولي بوصفه أحد مكاتب تسلم الطلبات، ومن ثم لا يستطيع مودع الطلب أن يختار سوى إدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي التي اعتمدها مكاتب تسلم الطلبات في البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم فيه مودع الطلب.

49. ومضى المكتب الهندي للبراءات يقول إنه لا يجوز، حسب الآلية الحالية، لأي مُودع من أي دولة من الدول الأعضاء أن يستفيد من الخدمات التي تقدمها جميع الإدارات الدولية المُقدِّمة للخدمات. وذكر أنه في حالة اشتراك مُودعين من بلدان مختلفة في إيداع الطلب، تكون أمامهم خيارات أكثر لأنه يجوز اختيار إدارة البحث الدولي أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي إذا كان من حق أحد المُودعين على الأقل أن يختار المكتب بوصفه إدارة للبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي، ومن ثم

لا تكون الخيارات متاحة لجميع المودعين على قدم المساواة. واقترح المكتب المساواة بين جميع المودعين في فرص الاستفادة من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل زيادة كفاءة النظام وتعزيز استخدامه. وقال إن هذا الاختيار ينبغي ألا يُقيّد بسبب عدم وجود ترتيبات ثنائية. وذكر أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يمكن أن يُسهّل على المودعين ممارسة أعمالهم التجارية بشكل أفضل عن طريق تبسيط الإجراءات وإتاحة مزيد من الخيارات لمودع الطلب. وأضاف أن ذلك من شأنه أن يشجع مزيداً من المودعين على استخدام النظام.

50. لذلك، اقترح المكتب الهندي للبراءات أن تنظر جميع الإدارات في إدخال تغييرات على الآلية الحالية من أجل السماح للإدارات الدولية بالتعامل مع جميع الدول. وقال إن الخطوة المتمثلة في قيام مكاتب تسلم الطلبات في كل دولة من الدول الأعضاء في المعاهدة بتعيين الإدارات المختصة بإجراء البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي يمكن في نهاية المطاف إلغاؤها بحيث يتسنى لمودعي الطلبات من مواطني أي دولة من الدول الأعضاء أو من المقيمين فيها أن يختاروا أيّاً من الإدارات الدولية للقيام بالبحث الدولي لطلباتهم الدولية. وأضاف أنه فيما يخص اختيار إدارة الفحص التمهيدي الدولي، يمكن أن يعتمد هذا الاختيار على الإدارة المختارة لإجراء البحث الدولي للطلب، إذا كان هذا الشرط يسري على إدارة الفحص التمهيدي الدولي.

51. واختتم المكتب الهندي للبراءات كلمته قائلاً إن هذا الاقتراح يمكن تنفيذه دون إدخال أي تغييرات على المعاهدة ولائحتها التنفيذية، إذا أعلنت جميع مكاتب تسلم الطلبات اختصاص جميع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وذكر أن بعض العقبات التقنية المتوقعة مواجهتها عند تنفيذ هذا الاقتراح تشمل الترتيبات التي تتخذها مكاتب تسلم الطلبات لإرسال رسوم البحث ونُسخ البحث إلى إدارات البحث الدولي. وربما تُطبّق هذه الترتيبات، إما بين المكاتب بشكل مباشر أو من خلال المكتب الدولي، اقترح المكتب الهندي للبراءات أن يُسمح، في البداية، لمن يُودعون طلبات دولية من خلال المكتب الدولي بوصفه أحد مكاتب تسلم الطلبات بأن يختاروا أي إدارة من الإدارات الدولية للقيام بالبحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي. وأضاف أن هذه الإجراءات المفصلة يمكن وضعها فور موافقة الإدارات من حيث المبدأ على الاقتراح.

52. وذكرت الإدارات أنها لم يتوفر لديها وقت كاف لإعداد ردود رسمية على المقترحات الواردة في الوثيقة. وأضافت أن بعض الاعتبارات الأولية تتمثل في أنه ستوجد صعوبات تقنية وقانونية تتعلق بمنح الحرية التامة في اختيار إدارة البحث الدولي، بما في ذلك التسليم الفعال لنُسخ البحث بين أزواج المكاتب في حالة عدم توفر خدمة نُسخ البحث الإلكترونية، والحاجة إلى ترجمات، والحاجة إلى تغيير قوانين وطنية أو أحكام بعض الاتفاقات الدولية الأخرى. وذكر أن كثيراً من مودعي الطلبات يمكنهم بالفعل اتخاذ ترتيبات للحصول على بعض الفوائد المقترحة بفضل الخيارات الناتجة عن اشتراك مودعين يحملون جنسيات مختلفة أو يقيمون في بلدان مختلفة.

53. ودعا الاجتماع المكتب الدولي إلى تخصيص ساحة جديدة في المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة من أجل مناقشة المسائل المنبثقة عن المقترحات الواردة في الوثيقة.

## البند 12: مشروع تجريبي بشأن مقاصة رسوم معاهدة البراءات

54. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/3.

55. وأيدت جميع الإدارات التي أخذت الكلمة مشروع المقاصة التجريبي. وأطلعت إدارات عديدة منها الاجتماع على مستجدات مشاركتها في مشروع المقاصة التجريبي بصفتها مكاتب لتسلم الطلبات. وانطلاقاً من هذا المنظور، ذكرت الإدارات أن المشروع التجريبي يسير على ما يُرام، رغم أن إحدى الإدارات أشارت إلى أنها تواجه في بعض الأحيان صعوبات في الوفاء بالموعد الشهري لتحويل الرسوم إلى المكتب الدولي بعد استلام الفاتورة. وأشارت بعض الإدارات الأخرى إلى عزمها على الانضمام إلى المشروع التجريبي بصفتها مكتباً لتسلم الطلبات في المستقبل القريب.

56. وأطلع المكتب الأوروبي للبراءات الاجتماع على مستجدات مشروعه التجريبي الخاص بمقاصة الرسوم بصفته إدارة للبحث الدولي. وقال إن ثلاثين مكتباً من مكاتب تسلم الطلبات التي عيّنت المكتب الأوروبي للبراءات كإدارة مختصة بالبحث الدولي قد انضمت الآن إلى المشروع التجريبي، وأعرب عن أمله في أن تنضم بقية هذه المكاتب بحلول نهاية عام 2020. كما أبدى المكتب الأوروبي للبراءات رغبته في ربط مشروع المقاصة التجريبي بخدمة سُخ البحث الإلكترونية. وقال المكتب الأوروبي للبراءات إنه يؤيد وجود أساس قانوني مناسب لمقاصة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات في اللائحة التنفيذية للمعاهدة.

57. وسلط مكتب اليابان للبراءات الضوء على فوائد مشاركته بصفته إدارة للبحث الدولي. وقال إن مشروعه التجريبي لا يشمل إلا ثلاثة من مكاتب تسلم الطلبات، ورغم ذلك فإن دمج المدفوعات في معاملة واحدة أدى إلى تحسين الكفاءة، وأعرب عن تطلعه إلى انضمام مزيد من مكاتب تسلم الطلبات.

58. وذكرت بعض الإدارات أسباب عدم مشاركتها في هذه المرحلة بصفتها إدارة للبحث الدولي، رغم تأييدها للمشروع التجريبي وتطوره. فقالت إحدى الإدارات إنها تواجه صعوبات في تحويل عملتها الوطنية إلى الدولار الأمريكي والعكس، وإنها تحتاج إلى إدخال تغييرات على إجراءات الإيداع الخاصة بها قبل المشاركة. وقالت إدارة أخرى إنها لا تعتبر نفسها مُرشحاً مناسباً للمشروع التجريبي بسبب قلة عدد رسوم البحث التي تقوم بتحويلها حالياً وعدم تكبدها رسوم تحويل باهظة، لكنها أبدت استعدادها للانضمام إذا أصبح المشروع التجريبي من الترتيبات الأكثر استدامة. وأعربت إدارة ثالثة عن تطلعها إلى انضمام مزيد من مكاتبها المختصة بتسلم الطلبات إلى المشروع التجريبي مع المكتب الأوروبي للبراءات قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الأمر.

59. وأعربت إحدى الإدارات التي شاركت في المشروع التجريبي بصفتها مكتباً لتسلم الطلبات عن رغبته في توسيع نطاق المشروع التجريبي ليشمل الرسوم الخاصة بنظامي مدريد ولاهاي. وذكرت إدارة أخرى أنها تأمل أن تنضم إلى المشروع التجريبي بصفتها إدارة للبحث الدولي، ولكنها ستواجه صعوبات تتعلق بالمتطلبات الواردة في الفقرة 29 من الوثيقة التي تشترط قيام المكتب بتسلم ودفع الرسوم المتعلقة بأحد أنظمة الملكية الفكرية الذي تديرها الويبو من وإلى حساب نظام آخر.

60. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه ينبغي لأي تعديلات لللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات أن تمنح مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي إمكانية الاختيار بين المشاركة أو عدم المشاركة، مُشيرةً إلى أن اللوائح المالية في بعض البلدان قد تجعل من الصعب على بعض المكاتب أن تشارك في المقاصة.

61. ورداً على سؤال طرحته إحدى الإدارات، أكد المكتب الدولي أنه يعترف بالتقدم باقتراح يدعو إلى تعديل اللائحة التنفيذية والتعليقات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لتغطية مقاصد رسوم المعاهدة في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات المقرر عقدها في يونيو 2019.

62. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/26/3.

### البند 13: استخدام رموز التصنيف الوطني في الطلبات الدولية

63. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/10.

64. ونوهت الإدارات بأهمية تصنيفات مثل التصنيف التعاوني للبراءات، خاصةً في المجالات التكنولوجية السريعة التطور. وذكرت عدة إدارات أنها تنوي في نهاية المطاف تقديم رموز التصنيف التعاوني للبراءات في حالة الطلبات الدولية، ولكنها في الوقت الحالي لا تزال تنتظر التدريب والخبرة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أن التصنيف التعاوني للبراءات سوف يلزم ترجمته إلى 10 لغات على الأقل من لغات النشر بناءً على معاهدة البراءات لكي يحظى بالقبول والاستخدام المناسبين.

65. وذكرت أن الخيار المفضل هو تقديم الرموز في إطار تقرير بحث دولي بنسق لغة الترميز الموسعة (XML). وقالت إحدى الإدارات إن هيكل لغة الترميز الموسعة قد حُدد بالفعل من أجل تبادل رموز التصنيف التعاوني للبراءات، وأنه سيكون من المستحسن استخدام ذلك الهيكل لتجنب تعقّد الأنظمة أو فقدان معلومات بسبب التحويل إلى هيكل مختلف. ورأت أن مجموعات الرموز المترابطة مهمة، وأن الإرسال ينبغي أن يحافظ على معلومات المجموعات.

66. وذكرت إحدى الإدارات غير القادرة حالياً على إعداد تقارير البحث بنسق XML أنها ترسل معلومات التصنيف الدولي للبراءات على دفعات تشمل عدة طلبات دولية، ولذلك يُستحسن استخدام نسق نصي يوفر الإمكانية نفسها.

67. ورداً على أحد الاستفسارات، ذكر المكتب الدولي أن الاتفاق يقضي بأن الإدارات التي ترسل رموز التصنيف التعاوني للبراءات ينبغي أن تضمن التحقق من صحتها قبل الإرسال، إلا أنه من المحتمل أن يتحقق المكتب الدولي من صحة الرموز عند الاستيراد، رغم أنه لم ينظر بعد في الإجراء الذي يتعين اتخاذه فيما يخص الرموز غير الصحيحة وفقاً لنسخة التصنيف التعاوني للبراءات المُشار إليها.

68. ودعا الاجتماع المكتب الدولي إلى وضع النقاط المذكورة أعلاه في الاعتبار عند التحضير للمشاورة المقبلة بشأن إرسال رموز التصنيف الوطني فيما يتعلق بالطلبات الدولية.

### البند 14: البحث والفحص التعاونيان بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات – المشروع التجريبي الثالث

69. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/4.

70. وأفاد المكتب الأوروبي للبراءات أن المشروع التجريبي للبحث والفحص التعاونيين قد أُطلق بنجاح في يوليو 2018، بعد عامين من الأعمال التحضيرية. وقال إن هناك عدداً من التعقيدات التنفيذية بسبب اختلافات عن المعالجة النموذجية التي تتطلب ترتيبات خاصة خارج نطاق الأنظمة المحلية العادية لتكنولوجيا المعلومات، ولكن ذلك كان متوقعاً وقد سار المشروع التجريبي على ما يُرام.

71. وذكر أن هناك اهتماماً شديداً بهذه العملية القائمة على مودع الطلب. وقيل إن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية قد وصل بالفعل إلى الحد الأقصى البالغ 50 طلباً مقبولاً في المشروع التجريبي للسنة الأولى، وإن المكتب الأوروبي للبراءات وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية قد استوفيا حصتهما من الطلبات المودعة باللغة الإنكليزية. وأشار إلى أن المكتب الأوروبي للبراءات شرع في قبول الطلبات المودعة باللغتين الفرنسية والألمانية في المشروع التجريبي اعتباراً من 1 يناير 2019، وستبدأ إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية في قبول طلبات اللغة الصينية اعتباراً من 1 مارس 2019. وذكر أنه من المتوقع أن يبدأ مكتب اليابان للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية في قبول الطلبات بلغتيهما الوطنية قريباً. ورأت الإدارات المشاركة أن هناك فوائد محتملة كبيرة من حيث الجودة وتوفير الوقت في عمليات المرحلة الوطنية، ولكن توجد تحديات فيما يتعلق بالعمليات والتكاليف المحتملة.

72. ورداً على استفسار من إحدى الإدارات، أوضح المكتب الدولي أن هذا المشروع التجريبي قد أُعدَّ على وجه التحديد ليكون مشروعاً مشتركاً بين مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة، ولن يتسع نطاقه ليشمل إدارات دولية أخرى. وأضاف أن الإدارات الأخرى سيكون بإمكانها إجراء مشروعات تجريبية مشابهة إذا رغبت في ذلك، وأن البرنامج الحاسوبي الذي أعده المكتب الدولي به من المرونة ما يكفي على الأرجح لتمكينه من دعم أي ترتيب من هذا القبيل، إلا أن الأمور التي يجب على المكاتب المشاركة أن تتفق عليها وتنفيذها بها من التعقيد ما يكفي لجعل هذه المهمة تستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما ينبغي ألا يُستهان به.

73. وأحاط الاجتماع علماً بالتقرير المرحلي الوارد في الوثيقة PCT/MIA/26/4.

## البند 15: فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات

74. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/8.

75. وسلط المكتب الأوروبي للبراءات الضوء على التقدم الذي أحرزته فرقة العمل عبر عدة جولات من المناقشات في المنتدى الإلكتروني لفرقة العمل، وشجّع المكاتب على المشاركة بنشاط في هذه المناقشات. والتفت إلى الهدف (ألف) قائلاً إن قوائم الحد الأدنى الحالي للوثائق قد تم الانتهاء منها، وأن تحديث الوثائق الرسمية يمكن أن يبدأ قريباً. وفيما يتعلق بالهدف (باء)، ذكر أنه قد أحرز تقدم كبير بشأن الأهداف المنشودة المتعلقة بمعايير وقواعد إدراج مجموعة براءات في الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في المعاهدة. وقال إنه يبدو، على وجه الخصوص، أن هناك تأييداً كبيراً لزيادة إمكانية الإدراج في المجموعات بأي لغة، شريطة استيفاء المعايير التقنية المناسبة. وأضاف أنه قد أصبح من الضروري الآن متابعة بعض التفاصيل وإعداد صيغة محددة لتجسيد المبادئ. ومضى يقول إن هناك اهتماماً كبيراً بتوسيع نطاق المفاهيم نفسها لتشمل نماذج المنفعة وكذلك البراءات، رغم أنه لا تزال توجد مخاوف أكبر. وأشار إلى تحقيق تقدم كبير أيضاً بشأن الهدف (جيم)، فيما يتعلق بالتفاصيل الببليوغرافية والمكونات النصية لبيانات البراءات التي يلزم توفيرها للمجموعات التي تشكل جزءاً من الحد الأدنى للوثائق. وذكر المكتب أن التفاصيل المتبقية معقدة، وأن الانتهاء منها من خلال المنتدى الإلكتروني قد يكون بطيئاً وصعباً، ولذلك قد يكون من المستحسن أن تعقد فرقة العمل اجتماعاً فعلياً يلتقي فيه الخبراء وجهماً لوجه. وأضاف أنه من المحتمل أن توجد حاجة إلى عقد ذلك الاجتماع على مدار يومين.

76. وأشار مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إلى أنه قد تلقى ردوداً من 15 إدارة دولية على التعميم C. PCT 1544، لمتابعة الأسئلة المتعلقة بالهدف (دال)، فيما يتعلق باستخدام مصادر سندات غير البراءات وحالة التقنية الصناعية السابقة القائمة على المعارف التقليدية. وقال إن تحليلاً كاملاً سيُوضع على صفحة الويكي الخاصة بفرقة العمل، وسيقدّم إلى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ليكون أساساً لمزيد من المناقشات. وذكر أن الاستعراض الأولي يشير إلى أن بعض المخاوف الرئيسية تتعلق بأن أفضل مصادر سندات غير البراءات تتغير باستمرار ويصعب توثيقها. وأفاد أن كثيراً من عمليات البحث تستخدم مصادر من خارج الحد الأدنى للوثائق. وقال إن النفاذ إلى سندات غير البراءات يكون صعباً في بعض الأحيان، وإن هناك مخاوف بشأن قيود السرية التي قد تحد من قدرة الفاحصين والمودعين والأطراف الأخرى على تقييم مراجع التقنية الصناعية السابقة تقيماً صحيحاً.

77. ورَحَّبَت الإدارات بالتقدم الذي أُحرز في جميع المجالات. وقالت إن الاستخدام الفعال للمعلومات المكشوف عنها بطائفة واسعة من اللغات أمر مهم. وأشارت عدة إدارات إلى أنها يمكن أن تنظر في فكرة تعديل القاعدة 36 لإلزام إدارة البحث الدولي بتقديم معلومات البراءات الوطنية. وذكرت إحدى الإدارات أنه ليس من الواضح إلى أي مدى تناول المقترحات مجموعات البراءات الخاصة بالدول المتعاقدة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات التي ليست جزءاً من الحد الأدنى الحالي للوثائق ولا من وثائق إدارات البحث الدولي.

78. وسوف يلزم النظر في تفاصيل المعلومات التي يُنتظر من المكاتب أن تقدمها. وذكرت إحدى الإدارات أنها أعدت النسخ النصية الكاملة لمجموعة وثائق براءاتها التي يرجع تاريخها حتى عام 1940، وأنها تعكف حالياً على إعداد المعلومات الخاصة بالسنوات التي تسبق ذلك.

79. وأعربت عدة إدارات عن اهتمامها الشديد بتوسيع نطاق الحد الأدنى للوثائق ليشمل نماذج المنفعة على أساس مكافئ لوثائق البراءات. وذكرت أن نماذج المنفعة ليست على نفس القدر من اتساق ووثائق البراءات، ولكنها تمثل مصدراً مهماً لحالات الكشف عن التقنية الصناعية السابقة، إلا أن حجم الوثائق كبير جداً، والملخصات المكتوبة باللغة الإنكليزية أقل بكثير. وأشارت عدة إدارات إلى ضرورة التصدي لمجموعة متنوعة من المشكلات التقنية ومشكلات الموازنة بين التكاليف والفوائد، وذلك فيما يتعلق بكلٍّ من إدراج مجموعات الوثائق في قواعد البيانات والتأثيرات المترتبة على الوقت الذي يقضيه الفاحص في البحث عن مواد إضافية. وأضافت أن بعض المشكلات المشابهة ستؤثر أيضاً في مواصفات البراءات، لأن أجزاءً كبيرة من مجموعات كثيرة ستكون في الأساس تكراراً للمعلومات المكشوف عنها التي تكون بالفعل جزءاً من الحد الأدنى للوثائق.

80. وأشارت بعض الإدارات إلى الأهمية الثقافية لمكتبات المعارف التقليدية الرقمية، وقضايا ملكية المعارف وسريتها، وشددت على أهمية التوصل إلى حل فعال يلبي الحاجة إلى ضمان توفر المعلومات اللازمة لتحديد الجودة والخطوة الابتكارية تحديداً صحيحاً.

81. وذكرت إحدى الإدارات أنه يوجد بالفعل تباين كبير في قدرة الإدارات الدولية على تقديم نسخ من سندات غير البراءات، فبعضها يرسل إلى مودع الطلب النصوص الكاملة، والبعض الآخر لا يرسل سوى ملخص أو مرجع. وقالت هذه الإدارة إن الإدارات الدولية قد أشارت، في إطار الهدف (دال)، إلى ضرورة تقديم مراجع التقنية الصناعية السابقة إلى مودع الطلب وإلى الأطراف الأخرى وإلى عامة الناس. ولكن ذكرت هذه الإدارة أنه فيما يخص العناصر المدرجة بالفعل في الحد الأدنى لمجموعة الوثائق، توجد بالفعل اختلافات في التوفر بسبب اختلاف إمكانية نفاذ إدارات البحث الدولي إلى الوثائق

وكذلك اختلاف حقها في تقديم نُسخ بناءً على اتفاقاتها مع الناشرين، ولذلك لا تتمتع جميع إدارات البحث الدولي بنفس مستوى النفاذ إلى الجزء الخاص بسندات غير البراءات في الحد الأدنى لمجموعة الوثائق. ومضت تقول إن النفاذ الفعال إلى نُسخ من وثائق التقنية الصناعية السابقة يُعدّ أيضاً أمراً مثيراً للقلق فيما يخص سندات غير البراءات بوجه أعمّ، إذ يشمل كلاً من الحق في النفاذ إلى المجموعات وتكلفة النفاذ إليها. وأشارت هذه الإدارة إلى ضرورة السعي إلى إبرام اتفاقات موحدة للسماح لجميع الإدارات بنفس مستوى النفاذ إلى الجزء الخاص بسندات غير البراءات في الحد الأدنى لمجموعة الوثائق بأسعار تتناسب مع حجم المكاتب. وتبّنت إحدى الإدارات إلى أنه ربما يلزم إجراء مزيد من التقييم لبعض النقاط، لأنها لم تستطع تقديم تعقيبات كاملة وفقاً للجدول الزمنية.

82. وذكر المكتب الدولي أن هناك 11 إدارة دولية قدّمت ملفات الإدارة طبقاً لمعيار الويبو ST.37 خلال الفترة المطلوبة في إطار العمل الذي قامت به فرقة العمل ذات الصلة التابعة للجنة المعنية بمعايير الويبو، وذكر أن هناك إدارات أخرى قد أشارت إلى أنها تتوقع أن تكون قادرةً على تقديم الملفات قريباً. ودعا المكتب الدولي الإدارات الدولية إلى مناقشة أي مشكلات واجهتها مع الخبراء المعنيين، بغية إيجاد حلول مناسبة.

83. وأحاط الاجتماع علماً بالتقرير المرحلي الوارد في الوثيقة PCT/MIA/26/8، واتفق على ضرورة النظر عبر المنتدى الإلكتروني لفرقة العمل في إمكانية عقد اجتماع فعلي لفرقة العمل.

## البند 16: معيار عرض قوائم التسلسل بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات

84. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/26/2.

85. وقدّم المكتب الأوروبي للبراءات الوثيقة بتوجيه الشكر إلى المكتب الدولي على ما قام به من عمل في إعداد البرنامج الحاسوبي للصياغة والتثبيت وفقاً للمعيار ST.26. وحثّ المكتب الأوروبي للبراءات المكاتب الأخرى على المشاركة في اختبار هذا البرنامج، وسلّط الضوء على أهمية المشاركة في العمل الذي ستضطلع به فرقة العمل ككل في الفترة التمهيديّة السابقة لتاريخ الانتقال إلى المعيار ST. 26 في 1 يناير 2022.

86. وسلّطت إحدى الإدارات الضوء على المسألتين المعلقين الواردتين في الفقرة 9 من الوثيقة. وأوضحت هذه الإدارة أن مُعرِّفات النصوص الحرة (free text qualifiers) في المعيار ST.26 تقتصر على الحروف القابلة للطباعة من جدول الرموز اللاتينية الأساسية بالترميز الموحد. وقالت إن ذلك يحول دون استخدام اللغات التي تُكتب بحروف غير لاتينية، وكذلك الحروف التي تحمل علامات تُطّيق في اللغات الأخرى التي يشيع استخدامها في إيداع الطلبات بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وشددت إحدى الإدارات على أن أحكامها الدستورية تشترط المساواة في معاملة لغاتها الوطنية، وأعربت عن رغبتها في أن يسمح البرنامج الحاسوبي لمودعي الطلبات بالمضي قدماً دون إلزامهم بتقديم ترجمة باللغة الإنكليزية.

87. وأوضح المكتب الدولي، رداً على استفسار بشأن التعديلات التي سيلزم إدخالها على اللائحة التنفيذية والتعليقات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، أنه سيقوم بإعداد وثيقة لعرضها على الدورة الثانية عشرة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المقرّ عقدها في يونيو 2019. وقال إن أي تغييرات في اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات سوف يلزم أن تعتمد عليها جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، وذلك على أقصى تقدير في دورتها التي ستُعقد في عام 2020 من أجل تطبيق هذه التغييرات في الوقت المناسب والانتقال من المعيار ST.25 إلى المعيار ST.26 في 1 يناير

2022. كما حثّ المكتب الدولي خبراء الإدارات الدولية على اختبار البرنامج الحاسوبي للصياغة والتثبيت وتقديم ملاحظاتهم بشأنه. وفيما يخص مسألة النصوص الحرة، أوضح المكتب الدولي أن التقييدات الخاصة بالحروف قد اعتمدت في المعيار ST.26 من أجل أن تكون قوائم التسلسل في طلبات البراءات بنفس النسق الذي تستخدمه الجهات التي تُقدّم خدمات قواعد البيانات التجارية، وحثّ الإدارات على البحث عن حلول تقنية تضمن تحقيق هذا المطلب.

88. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/26/2.

### البند 17: العمل المقبل

89. أشار مكتب براءات الاختراع المصري إلى أنه قد يقدم اقتراحاً لمراجعة الخيارات المتاحة في الاستمارة PCT/ISA/203، وهو ما قد يتطلب تعديل القاعدة 39 من معاهدة التعاون بشأن البراءات.

90. وأحاط الاجتماع علماً بأنه من المتوقع أن تُعقد الدورة القادمة في الربع الأول من عام 2020، عقب اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة مباشرةً.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/26/13 الذي يحتوي على قائمة بالمشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني (للوثيقة

](PCT/MIA/26/13)



المرفق الثاني (للوثيقة PCT/MIA/26/13)

الاجتماع غير الرسمي التاسع للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات

القاهرة، 11 و12 فبراير 2019

ملخص الرئيس

مقدمة

1. رحّب البروفيسور محمود محمد صقر، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، بالمشاركين في الدورة، وأعرب عن سروره باستضافة مصر للفريق الفرعي المعني بالجودة للمرة الأولى. وشدد البروفيسور صقر على أن قطاع الملكية الفكرية أصبح عنصراً أساسياً في دعم الخطط التنموية في أي بلد، وأنه قوة دافعة لجهود بناء اقتصاد تنافسي متنوع قائم على الابتكار والمعرفة. وشكر البروفيسور صقر الويبو على دعمها وتعاونها المتواصلين للاضطلاع بدور قيادي في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يُفسح المجال للابتكار والإبداع لصالح الجميع. وقال إن الجودة جانب أساسي في نظام البراءات لضمان تحقيق الغرض المتمثل في تشجيع الابتكار والمساهمة في نشر التكنولوجيا ونقلها وتعزيز التنمية التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية في البلد المعني. وذكر أن حدوث أخطاء في إجراءات منح البراءات وإدارتها يمكن أن يُسفر عن انعدام اليقين القانوني وزيادة التكاليف التي يتكبدها جميع مستخدمي نظام البراءات من أصحاب الحقوق والمنافسين ومستخدمي معلومات البراءات ومكاتب البراءات. ومضى يقول إن الفريق الفرعي المعني بالجودة يتيح الفرصة لتبادل الأفكار وإجراء مناقشات مثمرة بشأن أنظمة إدارة الجودة لكي تكتسب شتى الإدارات الدولية فهماً أفضل لعمل المكاتب الأخرى، وخاصة فيما يتعلق باستراتيجيات البحث والبنود الموحدة. وأضاف أن أعضاء الوفود يمكنهم أيضاً تبادل الآراء بشأن أفكار تحسين الجودة من أجل تحقيق نظام الملكية الفكرية الدولي الأمثل والفعال الذي يلبي احتياجات المستخدمين، وهو ما يكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن مصر تولي الاهتمام اللازم لقطاع الملكية الفكرية، وأن مكتب براءات الاختراع المصري حريص على تطوير بنيته التحتية وتحديثها وإقامة أنظمة معلومات ذكية وإذكاء الوعي في مجتمع الملكية الفكرية، مما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في المجتمع المصري من خلال احتضان التكنولوجيات وتوفير بيئة تُشجّع على بناء قدرات الشباب وتعزيز الابتكار والإبداع. وذكر أن مكتب براءات الاختراع المصري يلتزم بتقديم إجراءات وممارسات عالية الجودة، ويدرك أهمية وجود نظام لإدارة الجودة من أجل ضمان أن جميع خطوات معالجة البراءات يمكن استكمالها في الوقت المناسب وبطريقة عالية الجودة. واختتم البروفيسور صقر كلمته بالإعراب عن تمنياته أن تؤدي أفكار وخبرات خبراء الجودة الذين يمثلون الإدارات الدولية إلى زيادة نجاح الاجتماع وأن يتوصل الاجتماع إلى نتائج إيجابية لكي تحقق الإدارات أقصى استفادة منه.

2. وترأست الدورة الدكتورة منى يحيى، القائمة بأعمال رئيس مكتب براءات الاختراع المصري.

## 1. أنظمة إدارة الجودة

(ألف) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة وفقاً للفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

(باء) أنظمة إدارة الجودة في الإدارات الدولية

3. اتفقت الإدارات على أن نظام الإبلاغ عن أنظمة إدارة الجودة مفيدٌ، وأعربت عن تقديرها للملخص الذي قدمه المكتب الدولي. وبالإضافة إلى تقارير أنظمة إدارة الجودة الخاصة بالإدارات الأخرى، رأى الفريق الفرعي أن عروض إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية، والمكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب اليابان للبراءات، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية<sup>2</sup> مفيدةٌ لاكتساب فهم أفضل لممارسات إدارة الجودة.

4. وأكد المكتب الأوروبي للبراءات، في رده على سؤال بشأن العرض الذي قدمه، أن التماسات الفحص السريع من خلال برنامج المعالجة السريعة للطلبات (PACE) والمسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) تُقدّم دون فرض أي رسوم إضافية على مودع الطلب. وذكر المكتب أنه وضع هدفاً يتمثل في تسليم تقارير البحث في غضون ستة أشهر في إطار مبادرة له بعنوان "التأكد مبكراً بالبحث" في عام 2014، ولذلك انخفض عدد التماسات البحث في برنامج المعالجة السريعة للطلبات إلى الصفر تقريباً، أما التماسات الفحص، فكانت تُقدّم بنسبة تتراوح تقريباً بين 5% و6% من الحالات.

5. وتضمن العرض الذي قدمه مكتب اليابان للبراءات اقتراحاً يدعو إلى مواصلة تعزيز نظام إدارة الجودة في الإدارات الدولية. وذكر المكتب أن تزايد عدد الإدارات يجعل من الصعب على الإدارات الدولية أن تستعرض جميع تقارير نظام إدارة الجودة، وأن الإدارات لا تتمكن دائماً من التعبير عن آراء المستخدمين في مناقشات الفريق الفرعي. لذلك اقترح مكتب اليابان للبراءات أن يُجري الفريق الفرعي المعني بالجودة مناقشات أكثر استفاضة بشأن كيفية تعزيز نظام إدارة الجودة في الإدارات الدولية ووسائل تبادل المعلومات، وبشأن كيفية تحسين سبل التعبير عن آراء المستخدمين في هذه المناقشات، مع الالتزام بالمبادرات التي تُنفّذها حالياً الإدارات الدولية بغرض تحسين نظام إدارة الجودة، ومع مراعاة الموارد المتاحة في كل إدارة دولية. ومضى يقول إنه يمكن، على سبيل المثال، أن يقرر الفريق الفرعي المعني بالجودة استعراض نظام إدارة الجودة في إدارة واحدة والاستماع إلى آراء مستخدمين مُختارين من مستخدمي هذه الإدارة، ثم مشاركة النتائج. التي يتوصل إليها، ويمكن بعد ذلك أن يعقد الفريق الفرعي جلسة أسئلة وأجوبة استناداً إلى آراء هؤلاء المستخدمين وتقرير إدارة الجودة الخاص بتلك الإدارة.

6. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) مواصلة الإبلاغ عن نظام إدارة الجودة الحالي باستخدام آلية الإبلاغ الحالية، مع الإشارة إلى الاختلافات عن التقرير السابق وإدراج هذه الاختلافات في ملخص إلى جانب الأمور الأخرى التي يُحتمل أن تكون محل اهتمام ضمن مقدمة التقرير،

<sup>2</sup> [https://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=429049](https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=429049)

و [https://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=429051](https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=429051)

و [https://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=429351](https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=429351)

(ب) قيام الإدارات الأخرى بتقديم لمحات عامة عن نظام إدارة الجودة بها إلى الاجتماعات المقبلة للفريق الفرعي.

(جيم) المخططات البيانية للعمليات في أنظمة إدارة الجودة

7. أثنت الإدارات على المخططات البيانية للعمليات التي نُشرت على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي، وكانت هذه المخططات تحتوي على معلومات مفيدة لفهم إدارة الجودة في المكاتب الأخرى، ولتبادل أمثلة على أفضل الممارسات، ولتوفير وسيلة للتحسين المستمر. وذكر مكتب الفلبين للملكية الفكرية أنه استفاد من المخططات البيانية في وضع الإجراءات لأنه يستعد لبدء العمل كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأشارت بعض الإدارات إلى أنها تنوي مشاركة المخططات البيانية للعمليات في المستقبل ولكنها ليست مستعدة للقيام بذلك في هذه المرحلة، ولكن أشارت إدارة واحدة إلى أن مخططاتها البيانية للعمليات تُوضَع لأغراض الاستخدام الداخلي فقط، علاوة على أن استخدام المخططات البيانية للعمليات أمر اختياري، طبقاً للفصل 21 والمعيار ISO 9001.

8. واقترحت إحدى الإدارات زيادة إبراز صفحة المخططات البيانية للمعالجة بالمنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي من أجل تحسين ظهور المخططات وتسهيل الاطلاع عليها وتيسير تحميل الإدارات لها.

9. وأوصى الفريق الفرعي بما يلي:

(أ) أن تتبادل الإدارات مزيداً من الأمثلة على المخططات البيانية للعمليات المستخدمة في البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، سواء عبر المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي أو في تقاريرها عن أنظمة إدارة الجودة،

(ب) وأن يُرِيد المكتب الدولي من إبراز الصفحة التي تحتوي على المخططات البيانية للعمليات بالمنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي.

(دال) تعديلات للفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

"1" إدماج مبادئ التفكير القائم على المخاطر

10. أيدت الإدارات مبدأ إدماج نص يتعلق بتحديد المخاطر والفرص في عملها كإدارات للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأشارت بعض الإدارات إلى أنها على استعداد لقبول التعديلات المُوصَّحة في الورقة، على النحو الذي اقترحه المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية.

11. وشددت إحدى الإدارات على أن الفصل 21 والمعيار ISO 9001 معياران مختلفان. وقالت إن الإدارات ينبغي أن تكون لها حرية اتباع منهجياتها الخاصة لتحقيق نتائج الفصل 21، دون أي شرط يلزمها باتباع الممارسات أو الحصول على شهادة بمقتضى المعيار ISO 9001. وأوضحت هذه الإدارة أن مصطلح "التفكير القائم على المخاطر" يُعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر المعيار ISO 9001:2015، واقترحت إبراز الفرق بين المعيار ISO 9001 والفصل 21 على نحو أوضح عند صياغة توجيهات الفصل 21 بشأن نظر الإدارات في المخاطر والفرص.

12. وأقرت إدارة أخرى بأن الفصل 21 والمعيار ISO 9001 مختلفان، لكنها رأت أن المعيار ISO 9001 يمكن أن يوفر أساساً مفيداً لتحسين تعريف المصطلحات الخاصة بالمخاطر في التعديلات المقترحة. وأشارت هذه الإدارة إلى إمكانية الاستعانة في هذا الصدد بتعريفي التفكير القائم على المخاطر والمخاطر والفرص الواردين في المعيار ISO 9001.

13. ورداً على تعليقات هاتين الإدارتين، أُقر بأن المعيار ISO 9001 يمكن أن يساعد على توضيح معنى المصطلحات الواردة في الفصل 21، ولكن من المهم الحفاظ على تمايز المعيارين، فإنه قد يضيع في حالة المحاذاة التامة بين المصطلحات. ومن هذا المنطلق، ناقش الفريق الفرعي نسخة مُعدّلة من النص المقترح بها تعريفات أعمّ للمخاطر والفرص.

14. وفي الفقرة 21.11 من النص المُعدّل، حلت عبارة "الممارسات القائمة على المخاطر" محل عبارة "التفكير القائم على المخاطر". وطبقاً لهذه الفقرة، يُقصد بالمخاطر التأثير الناتج عن انعدام اليقين بسبب عوامل يمكن أن تتسبب في انحراف العمليات التشغيلية للإدارة ونظام إدارة الجودة بها عن المتطلبات أو النتائج المُخطّط لها. وقد تكون لهذا الانحراف آثار سلبية يمكن، على سبيل المثال، تقليلها إلى أدنى حد عن طريق تطبيق ضوابط وقائية، أو قد يُحدث تطورات إيجابية إتاحة فرص جديدة.

15. ورداً على سؤال من إحدى الإدارات، أوضح المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية أن مصطلح "الممارسات القائمة على المخاطر" قد استُخدم لأن "التفكير القائم على المخاطر" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعيار ISO 9001. وقال إن من المهم أن يسمح الفصل 21 للإدارات بأن تحدد كيفية إدماج الممارسات المتعلقة بالمخاطر في نظام إدارة الجودة الخاص بها، وهو ما لا يتطلب بالضرورة اتباع إجراءات قائمة على المخاطر تنقيد بالمعيار ISO 9001.

16. وأوصى الفريق الفرعي بأن يتشاور المكتب الدولي، من خلال تعميم خاص بمعاهدة البراءات، بشأن التعديلات التالية للفصل 21 من أجل إدماج ممارسات قائمة على المخاطر في المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، مع الإحاطة علماً بالمعنى المقصود لمصطلح "الممارسات القائمة على المخاطر" والنطاق العام للمخاطر في الفقرة 14 أعلاه:

"21.03 يجب على كل إدارة إنشاء وصيانة نظام لإدارة الجودة يتوافق مع المتطلبات التالية فيما يخص:

1. القيادة والسياسة العامة

2. الممارسات القائمة على المخاطر

2 3. الموارد

3 4. تنظيم عبء العمل الإداري

4 5. ضمان الجودة

5 6. التواصل

6 7. التوثيق

7.8. توثيق عملية البحث

أحكام إضافية:

8.9. المراجعة الداخلية

9.10. ترتيبات تقديم التقارير

21.10 ينبغي للإدارة العليا أن تعزز الممارسات لضمان التصدي للمخاطر والاستفادة من الفرص التي يمكن أن تؤثر في نظام إدارة الجودة وفي امتثال البحث والفحص الدوليين.

## 2. الممارسات القائمة على المخاطر

21.11 ينبغي لكل إدارة أن تُقرّر ممارساتها القائمة على المخاطر لتمكين الإدارة من تحديد العوامل التي قد تتسبب في انحراف عملياتها التشغيلية ونظام إدارة الجودة الخاص بها عن المتطلبات أو النتائج المُخطط لها، ولتطبيق ضوابط وقائية من أجل تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد، وللإفادة من الفرص كلما سنحت.

21.12 لكل إدارة الحق في وضع ترتيباتها الخاصة لتحديد تأثير عدم اليقين على الأهداف، ولكن يُقترح ما يلي كدليل يُسترشد به فيما يخص المكونات الأساسية للممارسات القائمة على المخاطر بوصفها عنصراً من عناصر نظام إدارة الجودة. ولا يُشترط اتباع أساليب رسمية في إدارة المخاطر أو عملية موثّقة لإدارة المخاطر.

21.13 ينبغي أن تشمل ترتيبات تحديد الممارسات القائمة على المخاطر ما يلي:

"1" فهم ظروف الإدارة (المشكلات الخارجية والداخلية التي تؤثر في قدرتها على تحقيق النتائج المنشودة لنظام إدارة الجودة) وفهم احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية؛

"2" وتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بأداء نظام إدارة الجودة، كأساس للتخطيط؛

"3" والتخطيط لإجراءات التصدي للمخاطر والاستفادة من الفرص وتنفيذ هذه الإجراءات؛

"4" والتحقق من فعالية الإجراءات المُتخذة؛

"5" وتحديث المخاطر والفرص باستمرار.

21.14 تنطوي جميع عمليات نظام إدارة الجودة على مستويات مختلفة من المخاطر فيما يتعلق بقدرة الإدارة على تحقيق أهدافها، وتختلف تأثيرات انعدام اليقين من إدارة إلى أخرى. وكل إدارة مسؤولة عن الإجراءات التي تُقرّر اتخاذها من أجل التصدي للمخاطر والاستفادة من الفرص."

"2" تعديلات أخرى للفصل 21

17. أعربت الإدارات عن آراء مختلفة فيما يخص تأييد التعديلات المقترح إدخالها على الفقرة 21.10 من المبادئ التوجيهية لإلزام كل إدارة بأن تكون لديها بنية تحتية مناسبة لدعم عملية البحث والفحص.
18. وأكدت إحدى الإدارات تأييدها للإدراج الإلزامي لجميع العناصر الواردة في الفقرة 21.21 في الوثائق الداخلية لعمليات البحث. وأبدت بعض الإدارات الأخرى رغبتها في التزام المرونة إزاء العناصر التي ينبغي للإدارة أن تُدرجها في هذه الوثائق، رغم أن هذه الإدارات تؤيد وجود شرط يلزمها بتوثيق عملية البحث داخلياً. ورأت إحدى هذه الإدارات أن إدراج جميع عبارات البحث في الوثائق قد يتسبب في إرهاق شديد للفاحص، وأنه قد لا يكون من العملي دائماً تحديد وتقديم تبرير كامل لتقييد البحث. وعلاوة على ذلك، قد لا يتسنى دائماً الاحتفاظ بالعناصر المدرجة في الفقرة 21.21، نظراً إلى تطور أدوات البحث التلقائي الذكي. ومع ذلك، تعتقد هذه الإدارة أنه ينبغي لكل إدارة أن تحتفظ بوثائق مناسبة لعمليات البحث. كما شددت الإدارات على أن وثائق البحث الداخلية ينبغي أن تُناقش بمعزل عن تبادل استراتيجيات البحث. وفيما يخص هذا الأمر، أوضح المكتب الدولي أن الفصل 21 يتناول ما يلزم لدعم عمليات الجودة الداخلية للإدارات. وقال إن الأحكام المختلفة، مثل القاعدة 43.6 والفقرة 15.62، تتناول ما ينبغي إتاحتها للآخرين إلى جانب تقرير البحث الدولي.
19. ووافقت إحدى الإدارات على التعديلات المقترح إدخالها على الفقرتين 21.23 و 21.24 فيما يخص المدخلات الإلزامية من أجل الاستعراض الداخلي لنظام إدارة الجودة بالإدارة. وفيما يخص هذه النقطة وغيرها من النقاط بوجه أعم، أعربت إدارات أخرى عن قلقها قائلة إن تطوير الفصل 21 لا ينبغي أن يُركز بالضرورة على جعل مزيد من التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية إلزامية، بل ينبغي أن يركز على ما يجب على الإدارات أن تقوم به لتحسين عمليات الجودة، مع الإبقاء على المرونة في كيفية تحقيق ذلك.

(هاء) الإبلاغ عن الامتثال للحد الأدنى من المتطلبات بموجب القاعدتين 36 و 63

20. أشار المكتب الدولي إلى أن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، عقب المناقشات التي دارت في الدورة الثامنة للفريق الفرعي، قد اعتمدت استمارة طلب لتستخدمها المكاتب التي تلمس أن تُعيّن كإدارة دولية. وقال إن ملخص الدورة (انظر الفقرتين 68 و 69 من المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/25/13) يشير إلى أنه "يمكن النظر لاحقاً في مسألة مدى تطبيق ذلك على تمديد التعيين. وأعربت الإدارات عن استعدادها للنظر في إمكانية توسيع نطاق تقارير الجودة لتشمل الامتثال المستمر للحد الأدنى من المتطلبات، مُشيرةً إلى أنها تخشى أن يسفر ذلك عن متطلبات إبلاغ منفصلة وجديدة ومرهقة". وذكرت أن هذه المسائل معقدة وأن المكتب الدولي غير قادر على تقديم مقترحات مُحددة بشأن كيفية الإبلاغ بكفاءة عن الامتثال، ولكن يُستحسن التأكيد مجدداً على أن الإدارات لا تزال تمتثل للحد الأدنى من متطلبات التعيين بشكل دائم، وبعد ذلك يمكن أن تكفي طلبات تمديد التعيين بالإشارة إلى التقارير المناسبة.
21. وذكرت الإدارات الدولية أنها لا تستطيع أن تقدم لإتقيات أولية للغاية بشأن هذه المسألة، ولكن لا يزال لديها قدر من الاهتمام بإمكانية توسيع نطاق الإبلاغ عن الجودة ليشمل تفاصيل الإبلاغ عن الامتثال. وأشارت رغم ذلك إلى أهمية التمييز بوضوح بين ضمان الامتثال للمتطلبات والإبلاغ عن تفاصيل الامتثال. وقالت إنه لا ينبغي لأي إبلاغ أن يكون بالضرورة جزءاً من التقارير الحالية لنظام إدارة الجودة، التي لا تتضمن معلومات عن تفاصيل الامتثال الأخرى. وذكرت

إحدى الإدارات أنها قدمت بالفعل كثيراً من المعلومات ذات الصلة في منشورات حالية. وذكّر أيضاً أن كثيراً من التعقيبات المتعلقة بحالة الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات قد أزالها العمل الذي قامت به فرقة العمل ذات الصلة، وأن التعقيبات الأخرى سوف تُعالج أيضاً إذا اعتمدت توصيات فرقة العمل. وأشار أيضاً إلى أن الاستعانة بمراجعين خارجيين قد تكون نهجاً مناسباً لتأكيد الامتثال للمتطلبات، بما يتماشى مع نهج المعيار ISO 9001.

22. ووافق الفريق الفرعي على مواصلة النظر في كيفية الإبلاغ بكفاءة عن استمرار الامتثال للحد الأدنى من المتطلبات بموجب القاعدتين 36 و63.

(واو) تعقيبات مُستقاة من الاستعراض المزدوج لأنظمة إدارة الجودة بالإدارات الدولية

23. أجمعت الإدارات التسع التي شاركت في الاستعراض المزدوج على أنها استفادت من عملية الاستعراض في فهم نظام إدارة الجودة بإدارات أخرى، وفي تلقي تعقيبات بشأن نظام إدارة الجودة الخاص بها، وأنها ستنتقل هذه التعقيبات إلى إدارتها. ورأت الإدارات التي تشارك للمرة الأولى أن جلساتها كانت مفيدة. وأضافت إحدى الإدارات التي شاركت منذ بداية الاستعراض المزدوج أنها تعلمت أشياء جديدة من جلسات كل عام.

24. واثق على مواصلة الاستعراضات المزدوجة في اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة في العام المقبل. كما حثت الإدارات المشاركة غيرها من الإدارات على الانضمام إلى جلسات الاستعراض المزدوج، فمن فوائد ذلك أن يقل معدل تكرار التقاء إدارتين مشاركتين في جلسات الاستعراض المزدوج.

25. وفيما يتعلق باللوجستيات، أعربت بعض الإدارات المشاركة عن رغبتها في إجراء حوار الاستعراض المزدوج في غرفة منفصلة. وقالت إدارة لديها خبرة في عقد اجتماعات من بُعد بانتظام لإجراء مناقشات مع مكاتب أخرى إنها تعتقد أن عقد الاجتماعات من بُعد عبر الفيديو للساح بمشاركة غير الحاضرين يمكن أن يُفقد الفريق الفرعي مزايا الاجتماع وجمهاً لوجه.

26. ولأن الاستعراض المزدوج قد حدث على مدار ثلاث سنوات حتى الآن، لا ترى الإدارات أن من الضروري ملء استمارة تعقيبات مفصلة بشأن اللوجستيات لكل حوار من حوارات الاستعراض المزدوج. كما اقترحت إحدى الإدارات إتاحة مساحة أكبر في الاستمارة لإدراج أفضل الممارسات التي يمكن استخلاصها من المناقشات. ووافق المكتب الدولي على تعديل استمارة التعقيبات لإدراج مساحة للتعليقات الخاصة باللوجستيات وزيادة المساحة المخصصة لتقديم تعليقات موضوعية، بما فيها أفضل الممارسات، وذكر أن ملء الإدارات المشاركة لأي من القسمين ينبغي أن يكون اختيارياً.

27. وأحاط الفريق الفرعي علماً بالتعقيبات الواردة من عملية الاستعراض المزدوج، وأوصى الإدارات المعنية بإجراء استعراض مزدوج لتقارير أنظمة إدارة الجودة في الاجتماع القادم. وأفاد أن المكتب الدولي سيدعو الإدارات إلى المشاركة من خلال التعميم الذي يلتمس فيه تقديم تقارير عن أنظمة إدارة الجودة مع تحديد موعد نهائي يسمح للإدارات المشاركة بأن تتصل بالإدارة التي ستقوم باستعراضها وتطرح عليها الأسئلة.

## 2. فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) أهداف دراسة استقصائية مقبلة بشأن استراتيجيات البحث

28. تقدّم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية باقتراح يدعو إلى إعداد دراسة استقصائية للمستخدمين المحتملين لمعلومات استراتيجيات البحث بشأن الطريقة التي يقترحون استخدام هذه المعلومات بها. وقال إن هذه الدراسة الاستقصائية لن تهدف إلى جعل مجموعة استراتيجيات البحث تسير على وتيرة واحدة في الإدارات الدولية، بل إنها ستؤدي إلى تنوير فكر الإدارات الدولية، منفردةً ومجمعةً، بشأن الموضوعات التي تعكف على مناقشتها منذ عدة سنوات.

29. وأيدت شتى الإدارات الدولية هذا الاقتراح، مُشيرةً إلى أنه سيكون من المفيد تقديم مزيد من المعلومات، بما فيها معلومات عمّا إذا كان المستخدمون المختلفون ربما يهتمون بمعلومات لا يشملها أيٌّ من المسارات الحالية (ألف) أو (باء) أو (ج). وكانت بعض الإدارات حريصةً على استطلاع آراء أوسع دائرة ممكنة من أصحاب المصلحة، ولكنها ذكرت أنها تخشى أن يؤدي توسيع نطاق الدراسة الاستقصائية أكثر من اللازم إلى جعل تقييم النتائج أمراً بالغ الصعوبة. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه يلزم أولاً تحقيق توافق أكبر بشأن المقصود باستراتيجية البحث وبشأن ما ينبغي أن تحقّقه الدراسة الاستقصائية. وكانت الإدارات تخشى، على وجه الخصوص، من فكرة توجّه المكتب الدولي بدراسة استقصائية إلى المستخدمين في جميع أنحاء العالم دون أن تتوصل المكاتب الوطنية فيما بينها أولاً إلى اتفاق بشأن أهداف هذه الدراسة وفئاتها المُستهدفة. وربما تنشأ أيضاً عن إجراء دراسة استقصائية تطلعاتٌ إلى تقديم معلومات إضافية إذا طلب المستخدمون ذلك.

30. ووافق الفريق الفرعي على النظر في إعداد دراستين استقصائيتين بقيادة مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية: أحدهما للمكتب الدولي لكي يرسلها إلى مكاتب الملكية الفكرية في شكل تعميم من تعميمات معاهدة التعاون بشأن البراءات بناءً على التعقيبات الواردة في المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي، والأخرى للمكاتب الوطنية المعنية لتنظر في إرسالها إلى مستخدميها، مما يوفر أساساً ثابتاً تستند إليه المكاتب لإمداد المناقشات التي تُجرى على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي بمزيد من معلومات المستخدمين.

(باء) البنود الموحدة

"1" ردود على التعميم رقم PCT 1547 C.

31. لحّص المكتب الدولي الردود المُقدّمة على التعميم رقم PCT 1547 C. وقال إن معظم التعديلات المُقترحة إدخالها على البنود، بما في ذلك الترجمات، تبدو مقبولةً لدى الإدارات الدولية. وفيما يتعلق بالمخاوف التي أعربت عنها بعض الإدارات الدولية إزاء المصطلحات المُستخدمة في بعض البنود، شدد المكتب الدولي على أن البنود المُشار إليها بنود قُدّمت فيها عدة خيارات لأنه لم يتسنّ العثور على صيغة تحظى بقبول الجميع – ولن تكون الإدارات الدولية مُلزَمةً بأن تُكلّف فاحصيها باستخدام هذه البنود. وأضاف أن ذلك ليس هو التوحيد التام الذي كان مأمولاً في أول الأمر، ولكنه يمثل خطوةً نحو مزيد من الانساق.

32. وتوجّهت الإدارات بالشكر إلى المكتب الدولي على العمل المُنجز في إعداد البنود بلغات مختلفة، وشدّدت على أهمية جعل النسخ متاحةً بسهولة بشتى اللغات ليستخدمها الفاحصون، بما في ذلك من خلال نظام المعاهدة الإلكتروني. وأشارت



شتى الإدارات إلى أنها أدمجت الصيغ السابقة للبنود في أنظمتها المحلية، وأنها تعترم تحديثها بالتعديلات. وظلت الإدارات مختلفة في الرأي حول ما إذا كان من الأصوب أن يكون وضوح المطالبات وإيجازها موضوع الإطار السابع أم الثامن. وأعربت إحدى الإدارات عن قلقها من أن يؤدي الإدماج الصريح للبنود في المبادئ التوجيهية إلى جعل مودعي الطلبات يتوقعون أنها مُستخدمة من قبل جميع الإدارات.

33. وأوصى الفريق الفرعي باعتماد مشروع الفقرة 17.55(ألف) من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات على النحو المنصوص عليه في التعميم C. PCT 1547، ولكن بعد حذف الجملة التي تشير إلى مكان البنود. وأوصى بالموافقة على التعديلات المُدخلة على البنود، وبأن يسعى المكتب الدولي إلى إعداد نسخ جديدة باللغات الأخرى. وأوصى بإضافة حاشية إلى البنود المتعلقة بالوضوح والإيجاز للإشارة إلى أن الإدارات لها مطلق الحرية في استخدام هذه البنود في الإطار السابع إذا رأت ذلك مناسباً.

## "2" التنفيذ والتوسُّع

34. قدم المكتب الكندي للملكية الفكرية تقريراً عن التقدم المُحرز في إعداد بنود تتعلق بوحدة الاختراع، ودعا الإدارات إلى التعليق على ما إذا كان من المُستحسن توسيع نطاق العمل ليشمل صياغة بنود في مجالات أخرى أم لا، مُشيراً إلى المدة الزمنية التي استغرقها لتحقيق توافق محدود مع البنود الحالية.

35. وشددت شتى الإدارات على ما تراه من أهمية استخدام البنود الموحدة ومواصلة تطويرها. وذكرت إحدى الإدارات أنه قد يكون من المُستحسن إعداد مزيد من البنود بشأن وحدة الاختراع للتعامل مع الحالات الخاصة، بما فيها الحالات المتعلقة باختراعات التكنولوجيا الحيوية. وقالت إدارات أخرى إن العمل الخاص ببنود وحدة الاختراع قد يُعزِّزه بشدة ما قد ينشأ من توافق في الأعمال الأخرى الخاصة بهذا الموضوع (انظر الفقرات من 46 إلى 51 أدناه).

36. ووافق الفريق الفرعي على مواصلة إعداد بنود موحدة بشأن وحدة الاختراع وغيرها من المجالات من خلال المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي.

## (جيم) منتدى مناقشة الممارسات

37. قدم المكتب الكندي للملكية الفكرية تقريراً عن التعقيبات التي تلقاها عقب المناقشات الخاصة بعينة "الحالات الصعبة" في البيئة التجريبية المُقدَّمة داخل المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي. ورأى المكتب أن وجود منتدى لمثل هذه المناقشات قد يكون أمراً مفيداً، ولكنه لن يكون كذلك إلا إذا استخدمه عدد كافٍ من الإدارات لنشر الحالات غير المعهودة ومناقشتها. وقال إن من الضروري التفكير بعناية في كيفية إنشاء هذا المنتدى، وتحديد مَنْ سيُدعَوْنَ إليه، بما في ذلك التفكير في المسائل المتعلقة بتحديد مَنْ سيُسمح له بالدخول إلى المنتدى من موظفي كل إدارة، وهل ينبغي توسيع نطاقه ليشمل مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية أم لا.

38. وذكر أن الإدارات الدولية تنظر إلى فكرة إنشاء منتدى للمناقشات نظرةً إيجابيةً، بشرط التوصل إلى ترتيبات مناسبة. وقال إن المنتدى لكي يكون مفيداً، لا بد أن يكون المسؤولون المعنيون في الإدارات على دراية به ومُصرِّح لهم باستخدامه. وأضاف أن المنتدى لا يجوز أن يكون متاحاً لفرادى الفاحصين مباشرةً، بل يُتوقع أن يمثل كل إدارة عددًا قليلًا

من الموظفين المسؤولين عن إسداء المشورة للفاحصين بشأن الحالات الصعبة، ويتولى هؤلاء الموظفين نقل صيغ مناسبة من أسئلة الفاحصين أو اقتراح أفكار رداً على أسئلة طرحتها إدارات أخرى.

39. ومضى يقول إن من المحتمل أن يحتاج المنتدى إلى تأمين أكبر من المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي. وعلاوة على ذلك، سوف يلزم أن تتحاشى المناقشات تقديم تفاصيل تُعرف بها حالات محددة، ولكن من المفترض أن يكون التعامل مع هذا النوع من المشكلات سهلاً عن طريق تحلي المستخدمين المتوقع مشاركتهم بالاحترافية. ومضى يقول إن بعض المكاتب قد ترغب في أن يُمثّل موظفوها الإدارة تمثيلاً رسمياً، وقد تجد صعوبة في تفويض فرادى الموظفين في طرح أسئلة أو تقديم تعليقات دون إجراء عملية اتفاق داخلي ربما تُقلّل من فعالية مشاركتهم. وأشار إلى أن عرض وجهات النظر التي تتّكرّر في نهاية المطاف أنها "غير صحيحة" أو غير مُستحبة، في مناقشات مماثلة داخل المكاتب، يكون في كثير من الأحيان مفيداً في المساعدة على رؤية الصورة الكاملة للقضايا المطروحة، وأن الاستجابات الشخصية السريعة قد تكون ذات فائدة كبيرة. وعلى أي حال، سوف تظل الإدارة المختصة بالحالة المحددة مسؤولة عن أي قرار يُتخذ، حتى وإن كان النهج قد اقترحه موظف من إدارة أخرى. وأضاف أنه ينبغي، على المدى البعيد، توسيع نطاق النفاذ إلى المنتدى ليشمل جميع المكاتب، فرمّا تُناقش أمور تتعلق بمكاتب تسلم الطلبات.

40. ودعا الفريق الفرعي المكتب الدولي إلى مواصلة مناقشة الخيارات التقنية الممكنة مع المكتب الكندي للملكية الفكرية، وتقديم أي مقترحات أخرى إلى الإدارات الدولية، من خلال المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي مثلاً.

### 3. خصائص تقارير البحث الدولي

41. أثنت الإدارات الدولية على التقارير المتعلقة بخصائص تقارير البحث الدولي، وأشارت إلى أن المعلومات الواردة فيها مفيدة. وقالت إن الخصائص لا توفر مقاييس للجودة، ولكنها تُقدم معلومات مفيدة تستند إليها بحوث أخرى، إلا أن نطاق التقارير يكون في بعض الأحيان شديد الشمول، مما يجعل من الصعب الوقوف على المعلومات الأنسب والأهم. وربما تكون بعض الخصائص عديمة الأهمية أو يكون معظمها مُكرراً. وذكرت أن المقارنات التي ترغب الإدارات في إجرائها لا تتطابق بالضرورة مع الخطوط المعروضة معاً في شتى المخططات الفردية، فالإدارات تود أن تكون قادرةً على انتقاء المخططات المحدّدة التي تثير اهتمامها من أداة على غرار مركز البيانات الإحصائية للملكية الفكرية. وإذا تعذر ذلك، فسيكون من المفيد لبعض المكاتب أن تحظى بفرص أفضل للاطلاع على نسخ مُصممة بشكل مناسب من البيانات الأساسية لإعداد رؤى بديلة.

42. وقالت إن هناك خياراً إضافياً فيما يتعلق بلغة الاستشهادات هو النسبة المتوية لتقارير البحث التي ورد فيها استشهاد واحد على الأقل بالبراءة بلغة مختلفة عن لغة البحث الخاصة بالطلب الدولي، إلا أن أنفع الخصائص هي تلك التي تقارن الاستشهادات المُستخدمة في المرحلة الوطنية باستشهادات تقرير البحث الدولي.

43. وأشارت إحدى الإدارات إلى المشكلة المتمثلة في أن وصف البيانات يشير إلى أن الطلبات الدولية التي ليست لها أي استشهادات مسجلة يجري تجاهلها "لأنه لم يُجرَ بحث دولي جاد لهذه الطلبات"، إلا أن عدم وجود استشهادات هو في حد ذاته معلومة مهمة، وأي معلومات عنه ستكون مفيدة.

44. وأشار إلى أن الأبحاث الصغيرة للعينات قد تكون مضللة، شأنها شأن عدد التقارير التي تصدرها بعض الإدارات سنوياً. وذكرت إحدى الإدارات أنها تعزم اتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة عدد الطلبات التي تُجرى عمليات بحث دولي بشأنها.

45. ودعا الفريق الفرعي المكتب الدولي إلى مواصلة إعداد تقارير عن خصائص تقارير البحث الدولية وإلى البحث عن خيارات لتحسين تقديم المعلومات، مع مراعاة التعليقات المذكورة أعلاه.

#### 4. وحدة الاختراع

46. قدّم المكتب الأوروبي للبراءات نتائج العمل الذي اضطلعت به هيئة الخبراء المعنية بتنسيق البراءات (PHEP) في سياق تعاون مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة للسعي إلى مواءمة الممارسات فيما يتعلق بالتقييم وتقديم "الحد الأدنى من الاستدلالات المنطقية" بخصوص وحدة الاختراع في الطلبات الدولية<sup>3</sup>. وقال إن هذا العمل قد أُنجِز على مدار عدة سنوات من إمعان النظر في عدد من الدراسات الفردية بمشاركة مجموعات من المستخدمين، ونتيجةً لذلك، توصلت المكاتب إلى اتفاق بشأن طريقة لتقديم سلسلة منطقية وكاملة من الاستدلالات، باستخدام أمثلة مُستقاة من مجموعة متنوعة من المجالات التكنولوجية. وذكر أن مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة ترغب الآن في تطبيق النتائج لتحديث المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات.

47. وتوجهت الإدارات الدولية بالشكر إلى مكاتب الملكية الفكرية الخمسة على ما قامت به من عمل مكثف لإعداد الدراسات الفردية. وقالت إن المقترحات مثيرة للاهتمام، ولكن سيلزم القيام بمزيد من العمل لإعداد التعديلات المقترحة للنظر في إدراجها في المبادئ التوجيهية. وذكرت إحدى الإدارات أن وجود دراسة فردية في مجال التكنولوجيا الحيوية سيكون ذا فائدة كبيرة لأن هذا المجال كثيراً ما يواجه صعوبات خاصة في تقييم وحدة الاختراع. وأكد المكتب الأوروبي للبراءات وجود أمثلة من مجال التكنولوجيا الحيوية.

48. وقدّم مكتب أستراليا للملكية الفكرية تعديلات مُقترحة للمبادئ التوجيهية للبحث والفحص الدوليين بشأن وحدة الاختراع، بما في ذلك عدد من الأمثلة الجديدة التي أسفرت عنها المناقشات التي دارت داخل الفريق الفرعي منذ عام 2014. وذكر مكتب أستراليا للملكية الفكرية أنه تلقى مؤخراً بضع ملاحظات بسيطة، لكنه يرى أنها يمكن معالجتها بسهولة، ولذلك فإن المقترحات جاهزة من حيث الجوهر للنظر في إدراجها في المبادئ التوجيهية في أقرب وقت ممكن.

49. وأعربت عدة إدارات عن تأييدها للمقترحات ولتقديم الأمثلة الجديدة في أسرع وقت ممكن، لأن ذلك سيعود بفائدة كبيرة على الفاحصين عند إعداد تقارير جيدة ومتسقة بشأن موضوع صعب. ومع ذلك، أشارت إدارات عديدة إلى أهمية ممارسات وحدة الاختراع بالنسبة إلى أطراف أخرى، لا سيما مودعي الطلبات الذين سوف يُدعون إلى دفع رسوم إضافية في حالة اكتشاف غياب وحدة الاختراع، ولذلك من الأهمية بمكان إجراء مشاورات فعالة مع المستخدمين قبل وضع المبادئ التوجيهية. واقترح المكتب الأوروبي للبراءات تخصيص بعض الوقت لإبداء تعليقات نهائية على المقترحات المُقدّمة من مكتب أستراليا للملكية الفكرية من أجل ضمان توافرها مع "الحد الأدنى من الاستدلالات المنطقية" (انظر الفقرة 46 أعلاه).

50. وأقرت الإدارات بأهمية العمل الذي قامت به مكاتب الملكية الفكرية الخمسة، وبأنه يُجذب بشدة إدراج توجيهات تستند إلى هذا العمل في المبادئ التوجيهية في أقرب وقت ممكن من أجل تجنب أي تعارض محتمل بين مجموعتي المقترحات. ومن هذا

<sup>3</sup> يوجد العرض على موقع الويبو الإلكتروني في العنوان التالي: [https://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=429371](https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=429371)

المنطلق، أبدت معظم الإدارات رغبتها في أن ترى المقترحات المقدمة من مكتب أستراليا للملكية الفكرية تضي قدماً في أقرب وقت ممكن.

51. ودعا الفريق الفرعي الإدارات المعنية إلى تقديم مقترحات محددة لمعالجة التعليقات المتبقية عبر المنتدى الإلكتروني في غضون أسبوعين تقريباً، مع الاتفاق عليها بعد ذلك بوقت قصير. ودعا إلى أن تُقدّم، إذا أمكن، مقترحات أخرى لتناول بعض نتائج العمل الذي قامت به هيئة الخبراء المعنية بتنسيق البراءات. وقال إن المكتب الدولي ينبغي أن يعد تعميماً من تعميمات معاهدة التعاون بشأن البراءات على أساس النص المُتفق عليه من أجل التشاور مع المكاتب المعنية ومجموعات المستخدمين. وذكر أن أي مسألة متبقية سيُنظر أيضاً في مناقشتها في المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي بغية اختتام عملية الاستعراض هذه في اجتماع الفريق الفرعي الذي سيعقد في العام المقبل.

## 5. أفكار أخرى لتحسين الجودة

52. اقترحت إحدى الإدارات أن يقوم الفريق الفرعي المعني بالجودة أو اجتماع الإدارات الدولية بتبادل المعلومات بشأن المبادرات الجارية في مكاتبهم فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي، والنظر في الكيفية التي يمكن بها أن تحسن هذه المبادرات عمل الإدارات الدولية.

53. وأشار مكتب اليابان للبراءات إلى المقترحات الأولية المُقدّمة في نهاية عرضه بشأن أنظمة إدارة الجودة (انظر الفقرة 5 أعلاه)، ودعا الإدارات إلى تقديم تعقيباتها بخصوص تطوير المقترحات. وذكرت إحدى الإدارات أن هذه المقترحات تشمل استعراض نظام إدارة الجودة الخاص بإدارة واحدة من قبل أطراف متعددة، وهو ما قد يكون بمثابة توسيع حيوي ومفيد لنطاق عملية الاستعراض.

[نهاية المرفق والوثيقة]